التعليم والتنمية في البلدان النامية

ملخص

يحظى ميدان التربية والتعليم بأهمية متزايدة في المجتمعات المعاصرة، مما جعله يشهد تطورات هامة على مختلف الأصعدة في الآونة الأخيرة، وفي مقدمتها ضرورة ربط خطط التنمية بسياسة التعليم.لقد أصبح التعليم عبارة عن مشروع اقتصادي واجتماعي تخصص له أموال هائلة قد تصل إلى ما يقارب ربع ميزانية الدولة.كما أن اقتصاديات التعليم مهمة في تكوين النظرة الصحيحة والصائبة إلى التعليم باعتباره استثمارا في إعداد الموارد البشرية إلى جانب أنها تمكننا من الاستفادة بالأموال المستثمرة في التعليم ، وهذا يعني أن القوى البشرية المتعلمة والمدربة تعتبر عنصرا هاما في خدمة أهداف التنمية الشاملة.

أ.غول لخضر
قسم علم الاجتماع جامعة قالمة
الجزائر

Résumé

Le secteur de l'éducation et de l'enseignement jouit d'un intérêt de plus en plus important dans les sociétés modernes. IL a connu différentes évolutions très significatives à divers niveau durant les dernières décennies. La plus importante correspond à la nécessite d'adapter la politique de l'enseignement aux plans du développement. En effet, l'enseignement s'est transformé en un projet socio-économique auquel il faut réserver des capitaux représentant environ le quart du budget de l'état.

Aussi les aspects économiques de l'enseignement sont importants dans la mesure ou ils déterminent une conception juste de capitaux investis dans ce domaine. Tout à cela revient à affirmer que les ressources humaines instruites et entraînes, sont un facteur indispensable au service des objectifs du développement globale.

- تمهيد:

إن النظام التربوي كقطاع من النظام الاجتماعي العام يجب أن يتبع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، هذا إذا أردنا الحفاظ على توازن و ترابط كل عناصر ومكونات المجتمع. لأن التخطيط للتربية والتعليم لا يتم في فراغ بل في محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي، وتحت حاجيات وتحديات عوامل كثيرة ومتداخلة، الأمر الذي يستلزم التكامل بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية وفق مشاريع اجتماعية واقتصادية شاملة وهادفة.

إن المؤسسات التعليمية مكلفة بإنتاج يد عاملة ماهرة ومدربة تساهم في إنماء الثروة البشرية بأي شكل من الأشكال، وهي المسؤولة على النمو العام للمجتمع. فالتخطيط للتعليم إذن

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007.

يكمن في ربط تطور النظام التربوي العام بأهداف المجتمع وتطلعاته المستقبلية، كما ينحصر دوره في جعل عامل التعليم أكثر فعّالية ونجاعة وذلك بملائمة أهداف التعليم لمتطلبات المجتمع.

لقد برزت العلاقة بين التعليم والتنمية منذ زمن بعيد وهذا ما أكدته وتؤكده الكثير من الوقائع والشواهد نظرا لأهمية التعليم في إحداث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتهيئة الظروف المناسبة لذلك. كما تشير الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بإستراتيجية التنمية وعلاقتها بالتعليم التي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به هذا الميدان (التربية والتعليم) في التنمية. كانت فترة الستينات والسبعينات من هذا القرن، فترة العصر الذهبي للتخطيط، إذ أصبح التخطيط يمثل اتجاها علميا حديثا أخذت به الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وعمّ استخدامه كوسيلة فعّالة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التعليم. فقد شهد التعليم في الدول النامية عامة والعربية خاصة نموا لم يسبق له مثيل سواء من حيث حجم التعليم أو الميزانية المخصصة له. واهتمام هذه الدول بالتعليم في هذه المرحلة بالذات يعود إلى تحررها من الاستعمار ورغبتها في بناء دولها وتحقيق تقدمها، والخروج من دائرة التخلف.

1- أهمية الموارد البشرية في التخطيط للتنمية :

لا شك أن تقدم المجتمعات وتخلفها تحكمه عوامل كثيرة ومتداخلة، لعل أهمها هو سياستها التربوية والتعليمية. فالدول المتخلفة تنظر إلى موضوع التعليم من الجانب الاستهلاكي فقط وتعتبره سلعة تستنفذ الميزانية بدون مقابل، فهي لا تضع الإنسان أو العنصر البشري في مكانه الطبيعي كثروة من الثروات الهامة أو كمورد يعتمد عليه في النمو الاقتصادي والاجتماعي. أما الدول المتقدمة فهي على العكس من ذلك تؤمن بقيمة الفرد ومكانة الإنسان وتعتبره رأس مال هام ورصيد ضخم تدخره لتطوير تنميتها الوطنية وتنفق في سبيله أضعاف ما تنفقه على الخطة التنموية نفسها، لاعتقادها بأن التكلفة التي تتطلبها التربية إنما هي عائد غير مباشر يتمثل في توفير اليد العاملة الماهرة ورفع مستواها لتطوير الإنتاج وتحسينه كما وكيفا. لهذا نلاحظ المجتمعات المتقدمة تتحكم عن طريق الإنسان في البيئة المحيطة بها كما تستطيع استغلال ما في هذا المحيط من موارد وثروات وإمكانات طبيعية وصناعية، بينما المجتمعات المتخلفة التي لا تدرك أهمية الإنسان قد لا تدرك خصائص العناصر الطبيعية المحيطة بها حتى تستغلها، وإذا ما أدركت هذه الخصائص، فإنها لا تملك الوسائل العلمية والتقنية التي تؤهلها لاستغلال الثروات الكامنة فيها. فالإنسان اليوم لم يعد مجرد فرد يمثل رقما منعزلا، وإنما أصبح يمثل مقياسا للتطور أو التخلف.

تقول سعاد خليل إسماعيل: "إن التنمية في الأصل والأساس عملية غايتها الإنسان وأداتها الإنسان نفسه، فالإنسان بفكره وعقيدته وصحته ومهارته عماد التنمية ومحركها الأول، حتى العوامل الأخرى التي لا بد منها للتنمية مثل رأس المال المادي

والتنظيم والإدارة قوامها الإنسان نفسه، ومن ثم فإن أساس التنمية في أي مجتمع هو في الحقيقة تنمية القيم والعقول والمهارات [1] " .

نستخلص من هذه المقولة بعض أسباب تعثر البلدان المتخلفة في عدم القدرة على تنفيذ نسب كبيرة من مخططاتها التنموية نظرا لاهتمامها بالإنجازات المادية السطحية وما تنفقه في سبيل ذلك من أموال طائلة لا تكفي لتمويل مخطط واحد بل لتمويل مخططات كثيرة، ومقابل ذلك فهي تغفل الجانب الهام من عمليات التنمية ألا وهو الإنسان بقيمه ومهاراته ومعتقداته .

لقد غيّرت التطورات التي أعقبت الحربين العالميتين المفاهيم السائدة بالتربية والتعليم، وغيّرت نظرة الاقتصاديين الذين كانوا يستثقلون تكلفة التعليم وأصبحوا يؤكدون على أهمية هذا الأخير في تدعيم الاقتصاد الوطني وعلى اعتبارهما تنمية واستثمارا يدعمان المخططات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد أوضح هذا التطور مسارع الراوي بقوله:" إن النظرة التي كانت سائدة والتي تعتبر التعليم عملية ترف واستهلاك واحتكار للطبقة الحاكمة قد تغيّرت وأصبح ينظر إليه بأنه عملية إنتاجية استثمارية (استثمار وتوظيف رأس المال البشري)، هذه النظرة جعلت التعليم ملتحما ومتفاعلا مع التنمية الاقتصادية والتقدم السياسي والبناء الاجتماعي متأثرا بكل هذه العوامل والقوى ومؤثرا فيها، وكل يستخدم الآخر لتحقيق أهدافه "[2].

لقد ذهب الكثير من المفكرين الاقتصاديين خلافا لما كان سائدا من قبل، بعد أن قدّروا أن التعليم أكثر ارتباطا بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، لكن لا يعني هذا أنهم وضعوا التعليم في مركز اهتمامهم الاقتصادي والاجتماعي. فالعالم ريكاردو (RICARDO) مثلا وهو أحد كبار المفكرين الاقتصاديين" لم يعط اهتماما للتعليم في فكره الاقتصادي ولم يذكره في تعريفه لرأس المال، وبالتالي لم يكن التعليم بالنسبة له هدفا اجتماعيا واقتصاديا، بل عاملا ثانويا مساعدا في تسهيل العملية الاقتصادية "[3].

و قد وجهت انتقادات شديدة إلى هذا الاتجاه على أساس أن مستوى المعيشة لم يعد يقاس في نطاق الدخل الوطني، بل أصبح مؤشر التنمية البشرية هو الصورة الحقيقية للرفاهية والتقدم أكثر من مستوى الدخل ، كما أن ارتباط التعليم بالتقدم والتطور ارتباطا عاما ينقصه التحديد والوضوح.

وتشير الكثير من المؤلفات والدراسات المتعلقة باقتصاديات التعليم والتي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى الاهتمام الكبير بهذا الجانب الاقتصادي في التعليم مما وجه أنظار رجال التربية والتعليم إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به ميدانهم في التنمية الاقتصادية. ويضاف إلى هذه الدراسة أبحاث كل من روبرت سولو (R.SOLOW) ، ودينسون هذا الأخير الذي أكد أن زيادة النمو الاقتصادي في أمريكا مستقبلا يتوقف بدرجة كبيرة على التعليم وتحسينه، وقد ثبت من خلال هذه الدراسة الميدانية الدور البارز للتعليم في التقدم والتطور [4].

وقد انتهت الأبحاث التي قام بها دينيسون (DENISON) إلى أن 21 %

من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة بين عام 1921 و 1957 يرجع إلى أثر التربية. وقد كشفت تلك الأبحاث و الدراسات أيضا عن دور رأس المال البشري عامة و التطور التقني خاصة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي و عن دور التربية في هذا المجال. وعليه فإن أي انطلاقة اقتصادية في أي بلد تعود إلى عاملين مترابطين هما: عامل التطور التقني و عامل رأس المال البشري و كلها تجمع على حقيقة لدى الاقتصاديين مفادها أن الأصل في التطور ليس العثور على مصدر الثروات، بل هو خلق القدرة على إنتاج الثروات و مهمة التربية و لاشك هي خلق هذه القدرة [5].

ويؤكد العالم جون فيزي (J.VAIZY) على هذا الجانب بشكل أوضح عندما يقول أن ما يصرف على التعليم لا يضيع هدرا، لأن التعليم يساعد على نجاح التنمية الاقتصادية بإمداد برامجها و مشروعاتها بما تحتاجه من العمال المهرة على جميع المستويات، و هو بهذا يعتبر التعليم مصدرا أساسيا للقوى العاملة المدربة و من هنا يتضح دور التعليم الهام في الاقتصاد [6].

نستنتج من هذا أن التعليم هو عملية تغيير اجتماعي هادف وموجه، كما أن العلاقة بينه و بين التنمية لم يعد ينكرها أحد في هذا العصر، حيث أصبحت العلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واضحة ومعروفة لدى الكثير من الباحثين في الاقتصاد والاجتماع والتربية، وفي شتى حقول المعرفة.

هكذا توصل العلماء إلى أن هناك عامل جديد يمثله إسهام التعليم في تنمية المهارات البشرية، إذ يعتبر استثمارا وعنصرا هاما يلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إنه شرط ضروري من الشروط الواجب توفرها مسبقا لتحقيق أهداف التنمية. إن المجالات التي تبرز دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية متعددة ومتنوعة يمكن حصرها فيما يلي:[7]

1- تقع على عاتق التعليم مهمة إعداد المختصين والفنيين والعمال المهرة، ومن غير المعقول أن تبلغ التنمية الاقتصادية أهدافها دون الاعتماد على التعليم. ففي بلدان العالم الثالث يعتبر النقص في عدد المختصين والفنيين والعمال المهرة من بين أهم العقبات التي تقف أمام التطور الاقتصادي، على الرغم من كل الجهود التي بذلت حتى الآن في هذا المجال، فإن غالبية البلدان النامية مازالت تعتمد على خبرات ضعيفة أو مستوردة من الخارج وهذا ما يكوّن عبئا كبيرا يضاف إلى أعباء التنمية الأخرى.

2- يلعب التعليم دورا أساسيا في زيادة فاعلية العمل الإنساني لأنه يعتني بتنمية الفرد روحيا وأخلاقيا وثقافيا. كما يعتني بتحسين قدراته الإنتاجية وتطويرها. وقد تبين بالتجربة أن مستوى بسيطا من التعليم يؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل.

3- إن ما تتمخض عنه البحوث العلمية وتقدم المعرفة من فنون جديدة في الإنتاج أصبح من أهم مميزات الحياة الاقتصادية في عصرنا هذا.

تؤكد الدراسات التي تبحث في التنمية الاقتصادية بأن التعليم كان وراء القسم الأعظم من النمو الذي تحقق في مختلف بلدان العالم. كما بينت الدراسات التحليلية

في بعض الدول الأوروبية أن أثر التعليم وعوامل تنظيم القوى البشرية في تحقيق معدلات عالية من النمو فيها، كان أكبر بكثير من تأثير رأس المال المادي والموارد الطبيعية، بالرغم من أن هذه العوامل تعمل بشكل مترابط في التنمية الاقتصادية وليس منعزلا بعضها عن بعض. يتبيّن مما سبق أن الموارد البشرية هي العمود الفقري الذي تقوم عليه جميع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنه من الضروري أخذ القيمة الاقتصادية للأفراد بعين الاعتبار عند معالجة العنصر البشري وعدم إغفاله باعتباره مورد إنتاج حيوي. كما أن عدم الاهتمام بالعنصر البشري يعد من أكثر مظاهر التخلف الذي تعيشه الدول النامية وهذا يدل على أن التخلف لا يصيب القطاعات الاقتصادية دون مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى. وهذا ما نقف عليه صريحا في كتابات علماء الاقتصاد حيث تضمنت كتابات **أدم سميث** (A . SMITH) الإشارة بالتحديد إلى أهمية القدرات المكتسبة التي يحصلها جميع أفراد المجتمع وإلى أهمية التعليم باعتباره عاملا هاما للاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لابد من توفره لتحقيق أية تنمية اقتصادية، وهذا حين قال : "إن اقتناء الفرد للكفاءة الشخصية بمثابرته على التعليم والتدريب، عادة ما يكلف أموالا تعتبر بالفعل رأس مال ثابت ومحقق للشخص الإنساني، هذه الكفاءة الشخصية تؤلف جزءا من المجتمع الذي ينتمي إليه، كما تؤلف جزءا من ثروته الشخصية " [8].

من هنا تبرز أهمية العنصر البشري في عملية الإنتاج، من حيث قيمته الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث الذي يتميز بالتقدم المعرفي والتكنولوجي. يقول ألفرد مارشال (A. MARSHAL):

" إن الإنسان بإمكانه - عن طريق التعليم والمعرفة والكفاءة في العمل وقدرته على الخلق والإبداع – السيطرة على الثروة الطبيعية في مجتمعه وحسن استثمارها مستخدما كل ما اكتسبه من خلال التعليم من معارف ومهارات وقيم واتجاهات ومعايير مرتبطة بالعمل والبحث والإنتاج" [9] .

وفي نفس السياق يوضح العالم فريدريك هاربسون (F. HARBISON) دور العنصر البشري في ثروة الأمم إذ يرى أن: "رأس المال المادي والعوامل الطبيعية تمثل عوامل كامنة للإنتاج ، بينما يمثل العنصر البشري العنصر المحرك للإنتاج"[10]. فالدول التي لا تستغل ما لديها من موارد بشرية بدرجة تمكّنها من سد حاجياتها الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكنها تحقيق أي نوع من أنواع التنمية. من هنا جاء تأكيد علماء الاقتصاد والاجتماع على حد السواء على الأهمية الكبرى لرأس المال البشري باعتباره المحرك والموجه لكل تنمية، **لأن** التعليم هو الذي يعدّ القوى البشرية أكاديميا ومهنيا لاحتياجات سوق العمل . لقد أصبح الاهتمام اليوم بعمليات الاستثمار التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية بالغة الأهمية، لأن أهداف المجتمعات الحديثة تشمل الناحية الاقتصادية إلى جانب النواحي السياسية والاجتماعية، لأن تنمية المورد البشري يعدّ شرطا أساسيا لتحقيقها جميعا، ذلك لأن أيّ مجتمع يحتاج في دفع عجلة التنمية إلى القوة

العاملة بجميع فئاتها، إذ ارتبطت مصالح الإنسان وحاجاته المختلفة بالنشاط الإنتاجي ارتباطا وثيقا على مدى العصور.

وعليه فتنمية الموارد البشرية مؤشر واقعي يمكن الوثوق فيه للدلالة على مرحلة النمو أكثر من أي مقياس آخر، وذلك لأنها شرط ضروري لإنجاز كل أنواع النمو اجتماعية كانت أو سياسية أو ثقافية. لقد زاد تطور هذا المفهوم في العصر الحديث حيث تطور الفكر الاقتصادي وراح رجال التربية ،

يؤكدون كل مرة على دور التعليم في زيادة الخبرة والإنتاج. وكان أول ظهور منظم لنظرية رأس المال البشري عام 1960 عندما عرض الاقتصادي الأمريكي تيودور شولتز (TH .SHULTZ) نظريته بعنوان"الاستثمار في رأس المال البشري"،ثم كتابه "القيمة الاقتصادية للتربية"عام1963 [11]. وكان الفضل الأكبر في انتشار هذه النظرية في العالم أجمع لمنظمة اليونسكو ومنظمة التنمية للتعاون الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة ، وعن جوابه عن سؤال ما علاقة التربية بالاقتصاد ؟. قال شولتز: " التربية هي استرجاع ما لدى الفرد من قدرات كامنة، وتنمية الفرد خلقيا وعقليا حتى يصبح حساسا بالنسبة للاختيارات الفردية والاجتماعية، قادرا على العمل والنشاط بمقتضى ما يختاره منها، كما تعني تمكين الفرد من الاستجابة لدوره الاجتماعي عن طريق التعليم المنظم، كما تعمل التربية على تدريب الفرد وتشكيل قدراته ". وفي دراسة قام بها شولتز ميدانيا انتهى إلى أن الإنسان يمثل رأس المال الدائم للدول ، لذلك طلب العناية به واعتبر الإنفاق عليه استثمارا ، وأن عائد هذا الإنفاق أكبر من كمية الاستثمار " [12].

هكذا أصبح العنصر البشري محل اهتمام جميع الدول المتقدمة والمتخلفة على حد السواء باعتباره أحد العناصر الرئيسية في النشاط الاقتصادي بل من أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها:**"**عملية تنمية المهارات ومعارف وقدرات الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها **"** [13].

نستنتج مما سبق أن القدر المتاح للموارد البشرية يعتمد أساسا وبالدرجة الأولى على التعليم باعتباره المصدر الأساسي لتوفير ما يحتاج إليه مجتمع ما من الموارد البشرية. فالتعليم يحتل مركز الصدارة بين الوسائل الأخرى، لأنه الأداة الأولى للتغيير وهو جوهر عملية التنمية، كما يعمل على تعبئة الطاقات البشرية وإعدادها وتنمية قدراتها، ونشر الوعي العلمي والعملي المبني على إدراك الفرد للظروف المحيطة به وقدرته على تحسين هذه الظروف.

2 – دور الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعدّ الشباب الفئة الاجتماعية التي تنمو وتزداد عددا في التركيب الاجتماعي للمجتمعات، كما تتسم هذه الفئة بأعلى درجة للنشاط والحيوية يمكن استثمارها في مرحلة مبكرة على تحمّل المسؤوليات ومواجهة المواقف بأساليب علمية، ويتحقق ذلك

عن طريق الممارسة العملية والمشاركة البناءة وإتاحة الفرص أمام الشباب للإسهام وبصورة إيجابية في تحقيق التنمية الشاملة. فالشباب هو أكثر الفئات الاجتماعية تطلعا إلى المستقبل، وبالتالي فهو أكثر الفئات قدرة ورغبة في التغيير والتطوير.

لذا وجب على المجتمع تهيئة الظروف المواتية وإتاحة الفرص للشباب في التربية والتعليم، إذ يمثل الشباب في الواقع جانبا هاما من جوانب الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد. ويترتب على هذا ضرورة ربط الشباب بأهداف المجتمع وقضاياه المصيرية وفي مقدمتها قضية التنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية. وهذا هو الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات التربوية لتحقيق أهداف التنمية، ذلك لأن التنمية في المجتمع المعاصر تعتمد على الكوادر العلمية والفنية الشابة والمتخصصة.

لهذا فالشباب حسب رأي حامد عبد المقصود عبد الهادي[14] مطالب من خلال هذا الإعداد بمواجهة تحديات كبرى وهي متطلبات العصر من علم وتكنولوجيا، وهذا حتى يتحقق التكامل بين التقدم العلمي والتقني وبين الأهداف التنموية ووعي الشباب بها. فالمدارس كمؤسسات تربوية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية كما ينبغي أن تعمل على إعداد الشباب ذوي المهارات التقنية والإدارية في مختلف التخصصات التي يهدف إليها المجتمع.

إن تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية في الدول العربية عماده في النهاية الشباب العربي باعتباره صانع التنمية وهو الذي يجب أن يكون هدفها إسعاده، خاصة وأننا نعلم أن الأموال بغير بشر قادر هي مجرد أوراق مكدسة لا قيمة لها، وأن أحدث الآلات تظل أجسادا هامدة بغير يد الإنسان المدربة والماهرة، وأخصب الأراضي تصبح أرضا بورا ما لم يمسها عمل الإنسان، وأن خير ما حبا الله به الدول العربية هو شعبها الذي يعتبر اللبنة الأساسية التي يقوم عليها صرح المجتمع وهو الفكر المخطط والقوة المنفذة، وكلما صلح المواطن واستقام بناؤه واكتملت قيمه الأصيلة صلح المجتمع [15].

لهذا فإن واجب هذه الدول الأول والأساسي هو بناء أفرادها ورفع مستواهم التعليمي وبث الأمل في نفوسهم وتحسين ظروفهم وصقل مواهبهم وقدراتهم باعتبارهم أساس أي تغيير، وصدق الله عز وجل إذ قال: **" إن الله لا يغيّر ما بقوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم."** سورة الرعد، الآية 11.

وهذا يعني أنه لا سبيل إلى تحقيق تنمية شاملة ما لم تواكبها تنمية بشرية سليمة قوامها المواطن الصالح، مع العلم أن مشكلة هذه الدول ليس فقر مواردها وإنما عدم الاستغلال الأمثل لكافة مواردها المتاحة طبيعية كانت أو بشرية.

3 - أهمية الاستثمار في ميدان التربية والتعليم :

إن القيادات التربوية في الأقطار العربية تؤمن بأن التعليم أصبح أكبر راس مال مستثمر في العصر الحديث، فلا يجوز تأجيله لأن التعليم هو المصدر الرئيسي للمجتمع الصناعي، كما تؤمن بالدور الحيوي والفعال الذي تمثله التربية في عمليات

النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي والتحويل الإيجابي المطلوب في المجتمع. لذلك فإن هذه القيادات مصممة على تعميم التعليم بسرعة كجزء لا يتجزأ من أهداف الأمة العربية من أجل خلق مجتمع عصري متقدم ومتطور [16].

فعندما نفكر في الفجوة التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدم، وعندما ندرك أنه لا مجال لتدارك هذه الفجوة إلاّ بواسطة استثمار اجتماعي ضخم في ميدان التعليم تزداد في رأينا أهمية القيام بتشخيص دقيق للتجارب السابقة في هذا القطاع (التربية والتعليم)، من أجل إبراز جوانب الضعف فيه للعمل على تداركها. فمثل هذا العمل ضروري لوضع استراتيجية تضمن تحقيق فعالية التعليم وتجعله يرتقي إلى مستوى الطموحات حيث يكون جسرا يسهل على مجتمعات العالم العربي التموقع في القرن الواحد والعشرين. إن هذا لا يعني أن تجربة التعليم في الجزائر وبقية البلدان العربية لم تلعب دورها، إذ أنها ساهمت بقدر ما في تحقيق مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها هذه المجتمعات على الأقل بتدعيم مختلف القطاعات بالإطارات الفنية اللازمة. إلا أننا في حاجة ماسة اليوم إلى مراجعة نظمنا التعليمية، لأننا نواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية ولأن شروط مجتمع الغد تختلف عن شروط مجتمع العقود الفارطة. إن المجتمعات التي ستتمكن من تحقيق الرخاء والاستقرار في عالم الغد هي تلك التي تكون قادرة على التعامل بشكل فعال مع مقتضيات العصر والتكنولوجيا الحديثة [17].

إن كل الدول العربية وبدون استثناء معنية مباشرة بالمشكل، والمتعلق في البداية بكيفية تحقيق أهداف التنمية المنشودة والعوامل اللازمة لتحقيقها. فالافتقار إلى اليد العاملة المؤهلة هو واقع مجموع الدول إن لم يكن هو واقع التنمية في حد ذاته إلاّ إذا كانت هناك تطلعات جادة لتنمية مستقلة، وهذا ما يعكسه بوضوح لجوء بعض الدول إلى الخارج فيما يتعلق بالإشراف التقني بكل انعكاساته بما فيها السياسية.

والملاحظ منذ مدة طويلة وجود قطيعة بين سياسة التنمية وسياسة التربية، وكأننا أمام منطقين مختلفين غريبين عن بعضهما. فالدول العربية مطالبة اليوم بتسطير سياسات تربوية بالمعنى الدقيق للكلمة، سياسات علمية تكون في عصرنا الحالي الإطار الوحيد لتكوين علاقات بين المجتمع والعلم [18].

إن الدراسات العلمية لواقع التربية والتعليم له أهمية عملية كبيرة ذلك أن وضع نظام أو استراتيجية للتربية أو إصلاح النظام القائم، يتطلبان تخطيطا واعيا يستند بالدرجة الأولى إلى معرفة الأهداف الوطنية والإمكانيات المادية والبشرية الواجب استثمارها في هذا البلد، لكن دون أن يتم ذلك بمعزل عن تجارب البلدان الأخرى. وعلوم التربية هي التي تصف الأوضاع التربوية القائمة في العالم وتفسرها عن طريق ربطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية. وإذا نظرنا إلى الظروف السائدة بوجه عام وجدنا أنها في صالح تقدم التربية والتعليم سواء من ناحية الكم أي تعليم أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، أو من ناحية الكيف أي ربط التعليم باحتياجات المجتمع والتطورات الحاصلة فيه ،وفي هذا المجال. تقول سعاد خليل إسماعيل: "نحن إذا نظرنا بإمعان إلى حقيقة أمتنا وجدنا أن قضيتنا الأساسية في النمو والانطلاق على طريق

التقدم ليست افتقارنا إلى الموارد الطبيعية أو الثروة المادية، وإنما هي حاجتنا الملحة إلى الكفاءات البشرية الملتزمة بالجماهير والتنمية، والقادرة على استثمار ما نملك من موارد طبيعية وثروات مادية ضخمة [19] ".

4 - سياسة التعليم ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن كلمة اقتصاد في مجال التعليم تتخذ معاني مختلفة،كالمنافع المادية، أو الغنى الذي يقدمه التعليم للمجتمع. ومن ثم المساهمة في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجتمع.لكن ما هي هذه القيمة الاقتصادية بالفعل ؟ وكيف يؤثر التعليم على التطور الاقتصادي لبلد ما إذا اعتبر التعليم وحدة إنتاجية ؟

أ- التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية :

إن التخطيط للتعليم بالمعنى الواسع هو التطبيق لتحليل منهجي وعقلاني لتطور النمو التربوي، وهدفه جعل التعليم يلبي بشكل فعال أكثرية حاجات التلاميذ ومتطلبات المجتمع [20]. وهذا يعني أن للتخطيط التربوي آثارا واضحة على التربية في فكرها و واقعها في كثير من البلدان العربية حينما انتشر فيها، فأجريت الدراسات والبحوث المتعلقة بما طرحه هذا التخطيط من قضايا فكرية وعملية. والأمثلة على تلك الدراسات كثيرة فمنها دراسات عن تمويل التعليم وكلفته، والطاقة العاملة فيه كحلقة وصل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والتخطيط التربوي والجهات المعنية أو المتخصصة في هذا المجال كثيرة نذكر منها: [21] إدارات التخطيط بوزارات التربية المختلفة في البلاد العربية، ومنها المعهد القومي للتخطيط بالقاهرة، والمركز الإقليمي لتخطيط التربية وإدارتها في البلدان العربية ببيروت،(إلا أننا نقر أن الفارق كبير جدا بين ما وصلنا إليه من الناحية النظرية في هذا المجال وواقع التخطيط التربوي في البلدان العربية).

إن المدخل العلمي للتخطيط التربوي حسب التوقعات سيكتسب أرضية متسعة وقوية في البلدان العربية، وسيفيدها إفادة متينة شريطة أن تحقق عوامل نجاحه.

وأهم هذه العوامل توفر العدد الكافي من الباحثين في مجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي، وأن توفر لهم الدولة الإمكانيات المادية الضرورية للقيام بأبحاثهم. وأن تتجاوب الإدارة العامة والإدارة التربوية مع اتجاهات المخططات وأهدافها وأن تكون ذات فعالية وكفاية عالية لتنفيذ هذه المخططات. وإذا كان الاختصاصيون كما سبق ذكره قد عرفوا التنمية بأنها:" عملية تغيير اجتماعي هادف موجه ومضبوط..." فإن هذا يدل على الارتباط الوثيق بين التربية والتنمية ، وهذه العلاقة أو الارتباط لم يعد ينكره أحد في هذا العصر، وقد أكدت هذه العلاقة اللجنة الأممية للتربية في تقريرها من طرف" **إيدجار فور**" وأعضاء اللجنة بقولها: " لقد أصبحت العلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واضحة ومعروفة لدى الباحثين والعلماء في شتى حقول المعرفة ، فمن الظواهر التي أصبحت أشبه بالمسلمات

التي لا تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء وهو الدور الإيجابي الذي تلعبه التربية في التنمية الوطنية ".

فالتربية أخذت لأول مرة في تاريخ البشرية تسبق في تطورها على الصعيد العالمي التنمية الاقتصادية. ولو استعرضنا البيانات والإحصائيات الخاصة برفع الدخل القومي وارتفاع المستوى المعيشي للفرد، وازدهار الإنتاج عن طريق التربية سواء في العالم الاشتراكي أو العالم الرأسمالي لعثرنا على نتائج ذات قيمة تؤكد على أهمية التربية وعلى ضرورة العناية بها، واستغلالها كوسيلة للتنمية وتدعيم المخططات التنموية على اختلاف أنواعها [22] " .

وفي نفس الاتجاه يذهب **ألفرد مارشال** (A. MARSHALL): "إلى اعتبار التعليم نوعا من الاستثمار ويؤكد على ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويرى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألاّ يقاس بالعائد المباشر منه، فهناك فائدة عظيمة تتأتى من إعطاء الأفراد فرصا متزايدة من التعليم حتى تكتشف مواهبهم وقدراتهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية " [23].

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين التربية والتنمية فقد خصت مادتان: [24] من مرسوم 1976/04/16، والمتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية تشير إلى موضوع ربط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية. تقول المادة 11:(يربط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية)وجاء في المادة 12: (يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية ويتفتح على عالم العلوم والتقنيات ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا).

إن الغرض من تسجيل هاتين المادتين في المرسوم السابق الخاص بالمدرسة الأساسية، هو تصحيح لبعض المفاهيم لدى بعض المسؤولين الجزائريين على مختلف الأصعدة الذين يتعاملون مع وزارة التربية بالأرقام وحدها، ويضعون هذه الأرقام في خانة أو في بند التكاليف والمصاريف على أساس أن التربية استهلاك لا أكثر ولا أقل جاهلين أو متجاهلين بأن التربية هي البنك البشري الضخم الذي يمول الصناعة والاقتصاد والزراعة، ولولا التربية لما عرفت الإنسانية هذا التطور الاقتصادي الهائل.

ب- التخطيط للتعليم ونتائجه الاجتماعية:

من الحقائق المسلم بها عند رجال التربية والاقتصاد والاجتماع أن الثروة البشرية بالنسبة لعملية الإنتاج لا تقل أهمية عن رأس المال المادي نفسه كما أن التعليم يساعد الفرد على زيادة دخله عن طريق زيادة ما يكتسبه الفرد من مهارات معرفية وخبرات علمية تعود عليه وعلى مجتمعه بالفائدة. لهذا فالتربية التي لم تكن سابقة للتنمية تشكل خطرا على الوضع العام الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم تعرض البلاد إلى مشاكل قد تتفاقم مع مرور الأيام وتبقى متخلفة تعاني من أوضاع مزرية.

فالدول المتقدمة أخذت بهذه الفكرة وهذا الأسلوب حتى تبقى دولا مسيطرة على البلدان الأخرى ومستقلة لا تابعة. ومن هذا المنطلق كان لها الإطار الجيد والتخطيط المحكم رغم ما تكلفه هذه العملية من تكاليف ومصاعب إلاّ أن أهدافها كبيرة وتتجلى

أصلا فيما تحققه من تقدم وتطور، ومعنى هذا أن التربية تخطط للمستقبل لإعداد رجال قادرين على تحمل مسؤوليات كل في مجال تخصصه. إن دور التعليم في تحقيق تنمية شاملة وهادفة لا يحتمل الجدل، وأصبحت المشكلة التي تواجهها الكثير من البلدان النامية هي كيف تجعل من تعليمها عاملا فعّالا في التنمية ولاسيما في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تعيشها هذه البلدان ومن بينها الجزائر التي تمرّ بتحولات جذرية وسريعة في العديد من المجالات ولاسيما المجال الاقتصادي والاجتماعي [25].

إن المؤسسات التعليمية بوجه عام في الجزائر تواجه مهمة رئيسية تتمثل في العمل على مساعدة المتعلمين على اكتشاف دورهم الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، وخاصة في المجالات التنموية وبهذا يمكن تهيئتهم لأداء دورهم على مستوى من الكفاءة والفعالية ليتحقق لديهم الوعي التنموي الذي يعد حافزا أساسيا لتهيئة الشباب للإسهام في تنفيذ البرامج والمخططات التنموية والمشاركة في تحقيق أهدافها وحتى يتسنى لهذه الطاقات المثقفة والمتعلمة من تكوين تصور واضح للنظم والخطط والوسائل المرتبطة بالتنمية. وإذا كان بحثنا هذا ينصب على أثر التربية والتعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يمكننا أن نتساءل: أيّ مجال يكون فيه للشباب المتعلم بصفة خاصة الدور الواضح والفعال في هذا المجال، كون هذه الفئة تمثل هدفا هاما من أهداف التنمية ومقاصدها ؟

نستطيع القول هنا أن التنمية كما هو معروف في تكاملها وآثارها ونتائجها العامة هي: [26]

"عملية موحدة تستهدف إحداث تغيير كمي وكيفي في المجتمع على مراحل زمنية مخططة **"**

وقد جرت العادة في هذا المجال على تقسيم هذه العملية من قبيل التوضيح إلى مصطلحين:

تنمية اقتصادية وتركز على التغيير في الظواهر الاقتصادية وعوامل الإنتاج الطبيعية والفيزيقية، وتنمية اجتماعية تهتم بتطوير الموارد البشرية كما وكيفا. وهذا ما يطلق عليه بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية باعتبارها عملية شاملة [27].

من هنا تتضح لنا أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبرز الجوانب الاجتماعية الخاصة للتنمية، والتي تهدف بكل أبعادها إلى إيجاد صيغة من التوازن الحقيقي بين الإنتاج المادي وإنتاجية الخدمات التي تستند إلى الدور الاجتماعي للعمل الإنساني بوجه خاص، وهذا بهدف تحقيق تكامل بين مختلف جوانب العملية التنموية وزيادة مردودها، ومن هنا تصبح عملية التنمية الشاملة من التحديات الكبرى التي تواجه الدول النامية بوجه عام، والدول العربية بصفة خاصة.

من هذا المنطلق تتحدد أهداف التنمية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تمارس الطاقات الفعالة في المجتمع دورها في تحقيق الأهداف والغايات المنشودة التي هي مطمح كل الشعوب وخاصة المتخلفة منها.

5 - العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي:

يظن البعض أن الحديث أو البحث في القضايا التربوية يقتصر على رجال التربية والتعليم لوحدهم فقط باعتبارهم الأكثر خبرة ودراية وقدرة على تفكيك خيوط هذه العملية المعقدة التي تحتاج إلى نوع من المتابعة الحثيثة والمواكبة الدائمة لكل تطور وتغير يصيب هذا الحقل(القطاع) [28].

فالموضوع أساسا هنا مرتبط بتوأمة التنمية والتعليم بحيث تتحقق بأسلوب تكاملي التنمية المستديمة التي باتت ترهق المجتمعات العربية على الخصوص في وقت لم يعد الحديث وحده مجديا ما لم ترافقه خطة وإستراتيجيات واضحة ومفهومة تحدد أهداف العملية برمتها ومراحلها المختلفة. وبالتالي فلا مجال هنا لانفصال أحدهما عن الآخر، وينبغي أن ينصرف جهد كبير واهتمام متواصل إلى العلاقة الجدلية بين التربية والتنمية، باعتبارهما أحد العمليات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالديناميكية التي تحرك المجتمعات البشرية. وبالتالي فإن أي تخطيط تنموي لا يستطيع أن يحقق أهدافه خارج إطار هذه المعادلة، لأن هذا الربط بين التخطيط للتربية والتخطيط للتعليم هو تعبير عن رؤية جديدة وأسلوب علمي ينظر إلى التعليم باعتباره عملية علمية وحضارية، يتم فيها التحرك والعمل بصورة شاملة

ومكتملة على المدى الطويل. ومثل هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا اعتمدت الأسس والقواعد الآتية : [29]

1- **الأخذ بالطريقة العلمية**: لما كان هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا أو عصر التخطيط والإحصاء، مما يستوجب حل المشاكل بأسلوب هذا العصر نفسه لا غير. من هنا ينبغي البدء بإجراء دراسات وبحوث وتجارب منهجية تعتمد على البحث التربوي العلمي، وكذلك القيام بتقويم علمي وموضوعي دقيق لأوضاع التعليم. لمعرفة أهم القضايا والتغيرات والنقائص، تحضيرا للقيام بتخطيط علمي سليم يشمل مراحل التعليم كلها، وينسجم مع التحديات المصيرية والرؤية الاجتماعية للمجتمع العربي...

2- **اعتماد مفهوم جديد للتعليم**: ضرورة الانطلاق من مفهوم سليم للتعليم وذلك باعتماد مفهوم جديد وعصري للتعليم عامة بدلا من المفهوم التقليدي للتعليم. فبدلا من اعتماد المفهوم القديم للتعليم باعتباره عمل استهلاكي يقتصر على القلة من الناس، يجب اعتماد المفهوم الجديد القائل بأن التعليم حاجة أساسية للجميع في المجتمع الحديث ولا يمكن بناء مجتمع حديث بدونه. فقد أصبح التعليم أيضا محركا للتنمية، وعاملا فعّالا في الاقتصاد، وعاملا من عوامل الزيادة في الإنتاج ومن ثم في الدخل القومي.

3- **اعتماد عقلية جديدة متفتحة ومتطورة**: ينبغي اعتماد عقلية متفتحة ومتطورة تتسم بالشجاعة والنقد الذاتي وبإرادة صلبة لمعرفة المجهول والأفكار الخلاقة والبناءة، والرؤيا المستقبلية والتنظيم العلمي للأمور والتخطيط والموضوعية.

4- **دمج التعليم والتنمية في مفهوم واحد:** ينبغي العمل من أجل أن يصبح التعليم جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. وهكذا يصبح تمويل التعليم شكلا من أشكال

الاستثمار البنّاء، نظرا للدور الإيجابي الذي يلعبه في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة متبادلة بين التعليم والتنمية. فالتنمية تساعد في توسيع التعليم وتطويره، والتعليم بدوره يغذي مستلزمات التنمية بالعناصر البشرية المؤهلة والمدربة، وباختصار فالتنمية ثمرة من ثمار التعليم.

5-**رسم سياسة تعليمية واضحة:** لا بد من وضع خطة تعليمية واضحة المعالم، تتضمن مثلا تحقيق الإلزام في التعليم الابتدائي خلال فترة زمنية معينة، كما تتضمن استخدام وسائل الاتصال الضرورية، وتوسيع التعليم وتأمينه للمواطنين الأقل حظا في المدن والقرى، وتوعية الرأي العام بفئاته المختلفة بأهمية التعليم في تطوير الأفراد والمجتمعات، ولكي تنجح هذه الخطة لا بد من التعاون بين الحكومة والشعب، أي بين وزارة التربية والسلطات المحلية كما يحصل في أمريكا وبريطانيا مثلا... وهنا يلعب المعلمون والإداريون دورا بارزا في إنجاح أي خطة تعليمية إلزامية، فهؤلاء هم حجر الزاوية في تحقيق أهداف التعليم.

6- **توحيد العمل العربي والتعاون الدولي:** يتوقف نجاح التعليم على توحيد الجهود العربية أولا ثم على المساعدات الأجنبية ثانيا. لذلك فلابد من تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين الأقطار العربية كما ينبغي الاستفادة من المنظمات والهيئات الدولية كاليونسكو والألسكو واليونيساف وغيرهم من المنظمات التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية في البلدان النامية.

7 – **اتخاذ القرارات السياسية:** إن نجاح أي خطة أو مشروع تعليمي يتطلب إصدار قرار سياسي يتبنى الخطة رسميا نصا وروحا والعمل على تنفيذها.

8- **تأمين الأموال والرجال:** لا شك أن تنفيذ الخطوات السابقة يتطلب تخصيص نسبة عالية من الدخل القومي، كما يحتاج إلى الخبراء والأخصائيين التربويين لوضع البرامج. والواقع أن الأمة العربية ككل لا تنقصها لا الأموال ولا الرجال المؤهلين لحشدها في خدمة تعميم التعليم الإلزامي. فالأموال متوفرة وكذلك الكفاءات التربوية، فهي تنتظر فقط من يوظفها في التعليم وغيره. هذه هي الخطوات العملية والعلمية التي يمكن أن تؤلف استراتيجية من أجل تحقيق أهداف التربية والتعليم إذا ما تكاملت وأحسن تطبيقها وهي بمثابة الخلاص للأمة من مظاهر التخلف والجهل الذي تعانيه الكثير من البلدان النامية في عصر العلم والتكنولوجيا والتنمية الشاملة.

إن وضع العرب اليوم قوي من ناحية وضعيف من ناحية أخرى، فأما مصدر قوتهم مواردهم المادية والبشرية الهائلة. وأما مصدر ضعفهم عدم قدرتهم الذاتية على التحرك السريع في اتخاذ القرار الحاسم والتحسب للمستقبل زيادة عن ضعف مؤسساتهم وتخلف نظامهم الاجتماعي وفقدان العقلانية في توجيه السلوك لهذا يجب :[30]

تأكيد وتعزيز **العلاقات المتبادلة بين التربية والتنمية** واستنادهما معا إلى التخطيط وارتباطهما بسياسة الدولة وبالأهداف القومية، وتأثرهما بأحوال المجتمع،

والعلاقات الدولية، واعتبار التنمية الشاملة هي الصيغة الحديثة لتقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية القائمة على وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع. ومن هنا جاءت ضرورة ربط التربية والتعليم بالتنمية وإدماج المؤسسات التربوية والتكوينية في محيطها الاجتماعي والاقتصادي. فالتنمية تعتمد على ترقية التربية وعلى ضرورة تزويد العنصر البشري بتكوين شامل، وتجميع الشروط المادية والمعنوية من أجل الوصول إلى هذا الهدف أي ضرورة تحقيق توافق بين الاقتصاد والإنتاج من جهة والبحث العلمي والتكوين من جهة أخرى، باعتبارهما عاملين أساسين في التنمية.

6- سياسة التعليم والتنمية في الجزائر:

إن حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية أصبحت ذات أهمية متزايدة مع تطور متطلبات العالم الحديث. وإذا كانت التربية من أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية، فإن السياسة التربوية تقتضي أن تتخذ التربية من إعداد هذه الإطارات أحد أهدافها الرئيسية لتلبية حاجة المؤسسات للإشراف والتسيير في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما يزيد العملية التربوية والتعليمية ارتباطا بالواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وإذا كان الاستعمار قد منع كل محاولات الإصلاح الرامية إلى تحقيق استقلالية اقتصادية وثقافية في البلاد المستعمرة فهذا حتى تبقى تابعة له اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، لهذا كان هدف الاستعمار دائما هو تحقيق التقدم والازدهار على حساب تأخر وتخلف الشعوب التي يستعمرها، وما أن بدأت هذه الشعوب تستعيد حريتها واستقلالها حتى بدأت تشعر بالحاجة إلى بناء اقتصاد قوي وإرساء قواعد لبناء تكنولوجيا متطورة. هذا ما جعل البلدان العربية والإسلامية تهتم بالتربية التقنية حسب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإمكاناتها المادية والبشرية، خاصة وأن الازدهار الاقتصادي والتقدم التقني والتكنولوجي في هذه الظروف العالمية أصبح ضرورة تتوقف عليها حياة الأمم والشعوب التي تريد أن تحافظ على بقائها بين الأمم المتقدمة.

لكن الملاحظ أن أغلب النظم التربوية السائدة في الأقطار العربية أعجز ما تكون من مواكبة هذه التطورات السريعة التي حدثت على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.وما أن انتبهت الحكومات إلى هذه التفاوت حتى وجدت نفسها أمام تحديات كبرى أهمها إصلاح المنظومة التربوية حتى تكون في مستوى طموحات هذه الكفاءات في مختلف التخصصات.

ولعل من أسباب تخلف النظم التربوية في البلدان العربية، هو أن العناية كانت منصبة على الزراعة والصناعة والتجارة دون العناية بقطاع التربية والتعليم، بل اعتبرته بعض البلدان ميدانا سلبيا يمثل عالة على الاقتصاد (قطاع مستهلك وغير منتج)، وهذا خطأ كبير ارتكب في حق التربية والتعليم.

والواقع هو أن أيّ استثمار اقتصادي أساسه الإنسان، وعليه فالتربية لا تعد استثمارا اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا فحسب، بل هي استثمار حضاري لا بد منه. لذا فإن الاهتمام المتزايد اليوم بميدان التربية والتعليم والسعي إلى إصلاحه يبشر بالخير، والدليل على ذلك وجود اهتمام بتكوين وإعداد إطارات فنية وكفاءات عالية كهدف من

أهداف التربية. لكن هذه العملية ليست سهلة بل تتطلب وعيا وعملا جديا متواصلا وفعالية لأن الإطار المطلوب اليوم ينبغي أن يكون في مستوى التطورات التي يشهدها العالم المعاصر.

وإذا نظرنا إلى سرعة تطّور العلوم والتكنولوجيا علمنا مدى صعوبة إعداد الأجيال حيث النوعية المطلوبة. والمخرج الوحيد من هذه الصعوبات هو أن تبنى العمليات التربوية على الخبرة والمهارة وإفساح المجال للاكتشاف والابتكار وتشجيع المواهب ورعايتها منذ الصغر.

إن وتيرة التغيير الحالي في الجزائر يستدعي إعادة النظر في قضايا التربية والغايات المرجوة منها خاصة وان الاستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من عدم الاستقرار والوهن، وهذا ما يستدعي تقييما جادّا لمعرفة فيما إذا كانت منظوماتنا التربوية قد حققت الأهداف المرجوة منها أم لا ؟ وإلى أي مدى كانت سياستنا التربوية تستجيب لمتطلبات التنمية ؟

حتى تكون المدرسة في مستوى الأحداث يجدر بنا أن نكيّف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع تفاعلات المحيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية، وأن تساير التطور الحاصل من حولها خاصة وأن الجزائر تعرضت لهزات بدلت حياتها تبديلا يكاد يكون جذريا يتطلب نظاما تربويا جديدا ملائما يستمد قوته من المقومات الأساسية للأمة و يستقي من ينابيع الحضارة العربية الإسلامية ما يثريه ويدعمه ويجعله مقوما أساسيا للتطور والازدهار.

أ- أهمية التخطيط للتعليم:

تعتبر العلاقات الإنسانية محور التغير الاجتماعي، وهي المؤشر والموجه لحركة المجتمع الشيء الذي يتطلب ضرورة التخطيط لكل عملية تغيير أو تجديد. وتحتل العلاقات الإنسانية مكانة هامة عند التخطيط لتنفيذ أي مشروع اجتماعي أو اقتصادي.

لذا يعد التخطيط التربوي أحد أهم الركائز في عملية إحداث التغيير، و التي تتمثل في نشاطات تعليمية تساعد الأفراد على تنمية قدراتهم وإمكانياتهم، كما يتطلب وضع أهداف كمية وكيفية تضمن مثلا تطوير هياكل التكوين اللازمة لعملية التنمية والانسجام مع المتطلبات الأخرى، فكيف يمكن تحقيق التوافق والانسجام بين التخطيط التربوي والمتغيرات الحاصلة من جراء التغير الاجتماعي للمجتمع ؟

إن الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية للواقع الجزائري تستدعي بالضرورة إعادة تنظيم الثروة البشرية حتى تتمكن من التحكم في مسار التغير من أجل بناء مشروع اجتماعي للتربية يكون قادرا على الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الجزائري. فقد جاء في النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية أنه من أهداف التخطيط التربوي: "بذل جهد متواصل من أجل بناء مجتمع متقدم يستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية في الحرية والعدالة والرخاء" [31]. فالتخطيط التربوي هو

عبارة عن وضع خطة تربوية شاملة تضمن تدفق معلومات وأفكار جديدة تهدف إلى إعداد الأفراد للقيام بأدوارهم الاجتماعية مستقبلا، مع تحديد الموارد المالية والبشرية لتنفيذ هذه الخطة.

إن التخطيط التربوي يهدف إلى توفير فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع في التعليم بما يوافق وإمكانيات كل فرد وقدراته، وتوجيهها الصحيح الذي يعود على التنمية بصفة عامة بتوفير اليد العاملة الفنية والمؤهلة، ويتطلب التخطيط إعداد خطة متكاملة في إطار التنمية الشاملة.

حاول المشروع الجزائري في هذا المجال تبني عملية التخطيط التربوي بأهدافه ومراحله في عدة مناسبات منها ما جاء في أمرية 16 أفريل 1976 حيث نصت على ما يلي: (يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية ويتفتح على عالم العلوم والتقنيات ويخصص جزء من المناهج للتدرب على الأعمال المنتجة والمفيدة اجتماعيا واقتصاديا). وعليه لا يمكن تصور تخطيط لمشروع ما دون تحديد لأهدافه، فالأهداف هي الغايات التي يطمح إلى تحقيقها من خلال التخطيط. وكذلك الحال بالنسبة للتخطيط التربوي الذي حدد مجموعة من الأهداف كما سبق ذكره، والتي تصبوا إلى تحقيقها سواء كانت آنية أو مستقبلية ذات أبعاد استراتيجية تهدف إلى إعداد المواطن ليكون حرا يعتز بانتمائه وبشخصيته العربية الإسلامية. إن قطاع التربية والتعليم كباقي القطاعات الاجتماعية يرتبط بالتطور السياسي والاقتصادي و الثقافي للمجتمع. وهذا ما يتطلب إيجاد توازن بين هذه القطاعات، لان المؤسسات التعليمية تعد وحدات إنتاجية لليد العاملة ومسؤولة بإعداد ثروة بشرية تساهم هي الأخرى في بناء المجتمع و تطوره، وهذا برسم خطط تعليمية تكمن في ربط النظام التربوي بالمجتمع أي ملاءمة أهداف التعليم مع متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لأن التربية التي لا تراعي حاجات الفرد والمجتمع وآماله المستقبلية هي تربية فاشلة. وعليه فالتربية هنا مدعوة إلى إعداد أجيال قادرة على مواجهة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعلاجها بكل يقظة وحزم وهذا لا يأتي إلا بإعادة النظر في الأوضاع التربوية السائدة من أجل إصلاح تربوي جذري وشامل يحقق النوعية التعليمية ويتجاوب مع الأوضاع المستجدة. لأن التخطيط للتعليم لا يتم في فراغ بل في محيط اجتماعي يؤثر ويتأثر في هذا التخطيط وهذا مما يستدعي الأخذ في الاعتبار دور كل المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر من بعيد أو من قريب في العملية التعليمية. فإذا كانت المؤسسات التربوية هي جزء من كل بالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع فإن فساد الكل هو فساد لجميع أجزائه ومن ثم فإن نظام التعليم السائد اليوم في الجزائر هو في أشد الحاجة إلى الإصلاح الواعي والسليم.

إن التعليم في الجزائر يتخذ منعرجا حاسما في سجل التنمية الوطنية والتقدّم لتغيير التركيبة الاجتماعية وتغيير الوسط وجعله ملائما للتقدم التكنولوجي والبناء الحضاري الذي تصبو إليه المجتمعات المتحضرة.

وإذا كان للبناء الاجتماعي علاقة بالنظام التربوي فهذا يتطلب البحث والتقصي

في تأثير هذا البناء على النظام التربوي السائد وما يتركه من آثار على التعليم بصفة عامة وعليه فإن مركبات النظام التربوي في الجزائر اليوم تتطلب تخطيط منهجي فعال يراعي الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وتلبية حاجيات المؤسسات التربوية ومتطلبات المجتمع عامة. وهنا تجدر الإشارة إلى تحديد ودراسة العلاقة بين النمو العام للمجتمع ومدى تأثيره على النظام التربوي العام مع الأخذ في الاعتبار مدى مساهمة التعليم في إعداد هذه الثروة البشرية وخاصة التلاميذ وهذا منذ المراحل الأولى للدراسة حتى مرحلة التخرج.

ب- التخطيط للتعليم وسياسة التشغيل :

رغم الأهمية الكبيرة والأثر الذي تمارسه التنمية الاقتصادية في دفع تطور وتقدم المجتمعات إلى الأمام فإنه لا محالة في الاهتمام بقضايا التربية كوسيلة أساسية لتنمية وتطوير قدرات الأشخاص الذين يتحملون هذه المسؤولية لأن الاهتمام هنا كثيرا ما يضاهي أثر التنمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية وذلك من خلال تنمية قدرات ومهارات المعلمين الأساسية في أدائهم لعملية التعليم بهدف خلق جيل مفكر منتج يساهم في خدمة المجتمع [32] ، لأن تطور الذهنية يسير بشكل عام مع ارتقاء مستوى التعليم في المجتمع، وما يجره من سيطرة على الواقع والتاريخ، وهذه أمور ليس فيها مجال للشك والمناقشة. ورغم انتشار التعليم في العديد من البلدان النامية، لازالت هناك ذهنيات متخلفة حتى عند البعض من الحائزين على درجات عليا من العلم...ويجمع على هذا الأمر العديد من الباحثين في ميدان التربية والاجتماع، حيث يذهب البعض إلى اعتبار أن " [33] العلّة في الوطن العربي، كما في العديد في أقطار العالم الثالث تعود إلى نوعية التعليم ومدى تأثيره علي تغيير الذهنية وإرساء قواعد جديدة والتفكير المنطقي والنظرة الموضوعية للواقع " .

إن الوطن العربي بأمس الحاجة إلى تطوير وتعميم التعليم و تحسين كفاءته والمواءمة بينه وبين التنمية والتشغيل وجعله قادرا علي التصدي للتحديات الكبرى التي لا تزال تواجه مجتمعنا, من تجزئة وتخلف وتبعية وغيرها [34]. والشواهد الواقعية تبيّن أن منظومة التربية والتكوين لا تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني بتكوين شباب مؤهل يستجيب لمقتضيات سوق العمل الجديدة كما أنها (أي منظومة التربية والتكوين) لا تتوافق وسياسة التشغيل الوطنية ولا مقتضيات سوق العمل.

ومن هنا إعداد الأفراد لأن يكونوا أفرادا منتجين كلا في مستواه. وأول خطوة يعتني بها في هذا الإطار هي كيفية إعداد محيط اجتماعي ملائم لنجاح المشاريع التربوية.

ج- آفاق التربية والتعليم والتنمية:

إن ربط التربية والتعليم بالتنمية يمثل رؤية حضارية فلسفية لإنجاز المستقبل، لكن تنفيذه ينبغي أن يحظى باهتمام ومتابعة من طرف المسؤولين والمختصين وجهود المواطنين لضبط توجهاته والارتقاء بأساليبه وتقنياته. إن واقع التربية والتعليم في

مدارسنا اليوم يتطلب خوض معركة متعددة الجبهات، حتى تتلاءم البرامج مع الواقع الوطني المتغير ومواكبة التقدم التقني والتكنولوجي. ومهما كانت ضخامة عدد المتمدرسين الذين يلتحقون بالمؤسسات التعليمية في كل سنة فإن النتائج تبقى محدودة إذا لم يتطور الوسط الاجتماعي والثقافي الذي تتم فيه العملية التربوية والتعليمية.

إن نسبة المتعلمين من أبناء الشعب، والراشدين منهم بوجه خاص لهم أثر حاسم في تشكيل المحتوى التربوي وأهدافه، حتى القول بأن الانتشار الأفقي للتعليم لمحو الأمية أهم من انتشاره الرأسي في أية سياسة تعليمية جادة في العمل على نهضة الأمة وتخطيط حراكها الاجتماعي، فعندما اتضح لبريطانيا سنة 1935 أن عدد العلماء ذوي الخبرة العالمية بلندن يصل إلى 700 عالم، وعدد المهندسين والتقنيين لا يتجاوز 100.000 أعلنت حالة طوارئ في النسق التعليمي السائد وأعيد النظر في كثير من المنهاج والأساليب التربوية. وقامت لجان متخصصة بتقدير تكلفة المتعلم من مردوده من مدرسة الحضانة حتى نهاية المرحلة الجامعية لأن هذا العدد اعتبر أدنى حد ينذر بالخطر في بلد عدد سكانه 45 مليونا نسمة في ذلك الوقت [35]. إن فهم هذه العمليات التي تتم بين التربية والتنمية ضروري جدا لأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

لقد لاحظنا أن النظام السياسي والاجتماعي يستطيع تسهيل أو امتصاص تطورات التمدرس، وأن التربية تستطيع محو الفوارق أو عدم المساواة، أين يصبح من الضروري بناء المؤسسات التعليمية في مناطق مختلفة من الوطن وتنشيط المدارس في الأوساط الريفية حتى تستطيع منافسة المدارس الحضرية [36]. لقد انتظم في الفترة ما بين 13 ماي إلى 02 جوان 1990 ملتقى مغاربي حول العلوم التربوية والتنمية دعت إليه كلية العلوم والتربية بالرباط بمشاركة مندوبين من الدول المغاربية الخمس. وأشغال هذا الملتقى دارت حول " ضرورة ربط التربية والتعليم بالتنمية ومواجهة التحدي الحالي والمستقبلي ".

وقد تم خلال هذا الملتقى تدارس القضايا التالية :

1 - التربية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

2 - التجربة المغربية في ميدان العلوم التربوية.

3 - التربية الوظيفية. وغيرها من المحاور التي تخدم مستقبل المنظومة التربوية العربية.

الخلاصة:

إن الدول النامية ومن بينها الدول العربية تعاني ليس من نقص في الكفاءات، وإنما في سوء استغلال هذه الكفاءات لتشغيل مواردها الطبيعية وتسيير اقتصادياتها، لهذا فهي مدعوة لاكتسابها عن طريق التربية والتكوين. فالدول المتقدمة وصلت إلى ما هي عليه بفضل استغلالها لطاقاتها البشرية أحسن استغلال، وتطوير البحث العلمي بما يخدم المجتمع...وأمام هذه التحديات نحن مطالبون اليوم برسم سياسة تربوية وتنموية تستجيب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته المستقبلية، وحتى يمكن إدماج النسق التربوي

والتعليمي لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تبقى الإجابة على السؤال مطروحة: أيّ تربية نريد لأيّ نوع من المجتمع أو لأي نوع من التنمية ؟

إن عوامل التربية والتكوين ينبغي أن تصبح عوامل تنمية وليس فرامل، وتحقيق مثل هذا الهدف يتطلب إعادة النظر في منظومتنا التربوية وفي مخططاتنا التنموية. فالمدرسة الحديثة عليها أن تكوّن العلماء والتقنيين والحرفيين الذين يقع على عاتقهم تقدم المجتمع وازدهاره. من هنا كان للنظم التعليمية على اختلاف أنواعها وعبر التاريخ الأثر القويّ على تطور المجتمعات وتنوع معارفها. وما فترات النشاط الاجتماعي والاتصال الثقافي والتقدم في المعرفة سوى عهود تغير في نظم التعليم وأساليبه.

- الهوامش والمراجع:

1- محمد الطيب العلوي : وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائرية، مجلة التربية، العدد1، السنة1، جافني- فيفري 1982، ص 18.

2 - نفس المرجع، ص .19

3- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 138- 13.9

4- أحمد أبو هلال: المرجع في مبادئ التربية،دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1993، ص ص250- .253

5- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، دار العلم للملايين، ط 2 ، بيروت ، 1972، ص 304.

6-VAIZY JOHN: L'Education de demain, n° special, London, 1962, P. 02.

7- غادة قضيب ألبان : التعليم مشروع اقتصادي، المستقبل العربي، عدد 146، أفريل 1991،ص 61.

8- نفس المرجع، ص .61

9- سميرة أحمد السيد: علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، 1998، ص .154

10- نفس المرجع، ص .155

11- تيودور شولتز: القيمة الاقتصادية للتربية ،(ترجمة محمد الهادي لعفيفي و محمود السيد سلطان)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1975، ص 134.

12- بوعناقة علي:المدخل لعلم اجتماع التربية، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة، قسم علم الاجتماع، الجزائر، ب.ت، ص ص75- 76.

13- غادة قضيب ألبان : مرجع سابق ، ص ص 62-63.

14- حامد عبد المقصود عبد الهادي: الشباب والتنمية، مجلة الفيصل، العدد 112،

جويلية 1986، ص 45.
15- محمد عوض : لماذا التنمية الشاملةّ ؟ مجلة الفيصل، العدد91، السنة الثامنة، أكتوبر 1984، ص 36.
16- ألياس زين : الأقطار العربية والتعليم الابتدائي الإلزامي، قضايا عربية، العدد 2، السنة السادسة، حزيران، يونيو،1979 ، ص 157.
17- محمود بوسنة : تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 13، جامعة قسنطينة ، جوان 2000، ص 19.
18- Nadji Safir : Essais d'analyse Sociologique Alger 1985, O.P.U, Tome 1,P.209-210،
19- وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائرية، مجلة التربية، العدد1، السنة1، يناير1فبراير1982، ص19
20- أنا بونابوار:التربية المستقبلية،(ترجمة موريس شربل)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط1983،1، ص62.
21- محمود السيد سلطان: مقدمة في التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص ص 128-129.
22- وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائري، مجلة التربية، مرجع سابق، ص ص 19-.20
23- محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 74.
24- وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائرية، مجلة التربية، العدد1، ص 20.

25- تركي رابح: مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 1984، ص32
26-حامد عبد المقصود عبد الهادي: مرجع سابق، ص 43.
27- نفس المرجع ، ص 44
28- موسى الصبيحي: التعليم والثقافة، مجلة العربي، العدد 493 ، ديسمبر 1999، ص 185.
29- إلياس زين : مرجع سابق ، ص 176-179.
30- عدنان فياض أبو عمشة : نحو تربية قومية عربية، الفكر العربي ،العدد 24، السنة الثالثة ،1981، ص .170
31- وزارة التربية الوطنية: النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية والتعليم، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، فيفري 1992، ص .15
32- إبراهيم تهامي: المناهج الدراسية وتنمية القدرات البيداغوجية للأستاذ، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة ،العدد 1، جوان 1995، ص .150
33 - مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى،

لبنان، 1976، ص 111-113.
34 - ربيع السكرواني: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988 ،المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 121، السنة 11 مارس 1989، ص .143
35 - محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 12.
36 - PATRICK LIVENAIS et Jacques VAUGLADE : Education, changements démographiques et développement. Editions ORSTOM ; Paris ; 1991 ; P.162.